تونس، في 27 جوان 2024

استطلاع الرأي حول مشروع معيار حسابات الدّولة
"الأصول التّراثيّة"
مذكّرة تقديميّة واستبيان

الأجل الأقصى لقبول الملاحظات الموجّهة إلى المجلس الوطني لمعايير الحسابات العموميّة

16 أوت 2024

مذكّرة تقديميّة

يتعلّق استطلاع الرأي التّالي بمشروع معيار حسابات الدّولة: " الأصول التّراثيّة ". ويهدف إلى تجميع ملاحظات مختلف مستعملي المعلومة الماليّة والجهات المعنيّة حول مشروع المعيار المذكور. ويدعى هؤلاء إلى التفضّل بتقديم ملاحظاتهم حول محتوى مشروع المعيار وذلك من خلال الإجابة على الاستبيان المدرج أسفله. وتُرسل الإجابات إلى الكتابة العامّة للمجلس الوطني لمعايير الحسابات العموميّة في أجل أقصاه **16 أوت 2024** عبر البريد الالكتروني على العنوان التالي : sg.cnncp@finances.tn ، أو عبر البريد العادي على العنوان التالي: المجلس الوطني لمعايير الحسابات العمومية 16، نهج كندا، تونس 1002.

النقاط الأساسيّة لمشروع المعيار

I. توطئة ومفهوم

الأصول التراثيّة هي أصول تكتسي قيمة وطنية أو عالمية مثبتة من النّاحية التاريخية أو الطبيعية أو العقائدية والتّي يحتفظ بها عموما إلى أجل غير مسمّى لفائدة الأجيال الحاليّة والقادمة. تكتسي هذه الأصول خصائص تميّزها عن أصول الدّولة الأخرى. وعلى وجه الخصوص، فإنّه من المستبعد أن تنعكس قيمتها التاريخية أو الثّقافية أو التربوية أو البيئيّة أو الفنيّة أو العلميّة كليّا في قيمة نقديّة. حيث أنّ قيمتها التراثية الجوهويّة لا تقتصر على قيمها الماديّة. تترجم القيمة الجوهريّة للأصول التراثيّة إرث وقيم الوطن. ونتيجة لذلك، فإنّ الأصول التراثيّة غير قابلة للتعويض ممّا حثّ المشرّع على فرض التزامات قانونيّة تضاف إلى الالتزامات الأخلاقيّة وذلك قصد منع بيع هذه الأصول وإحاطة استغلالها بإطار قانوني خاص.
إضافة إلى ذلك فإنّ قيمتها يمكن أن تزداد بمرور الزّمن حتّى وإن تدهورت حالتها الماديّة، على غرار الاثار. كما أنّ مدّة الانتفاع بها تكون عموما غير مسمّاة.

II. الهدف من مشروع المعيار

يهدف مشروع معيار " الأصول التراثية" إلى ضبط المعالجة المحاسبيّة للأصول التراثية للدّولة. كما يتناول المعلومات المطلوبة في شأن هذه الأصول ضمن الإيضاحات.

III. مجال التطبيق

نظرا للخصائص المميزة للأصول التراثية، فإنّه من الواضح أنّه لا يمكن حصر مجالها في الأصول التاريخية. وعلى هذا الأساس صنّف مشروع المعيار الأصول التراثيّة إلى ثلاثة أصناف. وتشمل هذه الأصناف الأصول التاريخيّة والتّراث الطبيعي ودور العبادة. كما أنّ الاطّلاع على التّجارب المقارنة قد بيّن أنّ بعض المراجع على غرار المرجع البريطاني والمرجع الصّادر عن المجلس الاستشاري الفدرالي للمعايير المحاسبية (FASAB) اعتمدت التفرقة بين الأصول التراثية التي يقتصر طابعها على البعد التراثي والأصول التراثية التي بالإضافة إلى بعدها التراثي لها استعمالات أخرى. ويستند هذا التصنيف على خصوصية الخدمة المرتقبة التي يوفرها كل صنف من هذه الأصول. حيث أن الصّنف الأول يقدم حصريّا خدمة مرتقبة متعلقة بقيمته التراثية وبالتالي يتم مسكه أساسا للمحافظة على التراث الوطني وصيانته. في حين أنّ الصنف الثاني يوفر بالإضافة إلى الخدمة المرتقبة المتعلقة بقيمته التراثية، خدمة مرتقبة مرتبطة باستعماله من قبل الذات العمومية لتأدية أنشطتها. كما ترتكز هذه التفرقة على إمكانية التقييم بصفة أمينة للخدمة المرتقبة المرتبطة باستعمال الأصل. في حين أنّ الخدمة المرتقبة المتعلقة بقيمته التراثية لا يمكن أن تنعكس في قيمة نقديّة.

وقد اعتمد مشروع معيار "الأصول التراثية" هذا التصنيف بالنسبة للأصول التاريخية من خلال التفرقة بين الأصول التاريخية العملياتية والأصول التاريخية غير العملياتية. ويتميز هذا الخيار بتقديم معلومة ماليّة ذات دلالة حول الأصول التاريخية التي تأوي أنشطة الدولة وبإمكانية تحديد كلفة الخدمة العموميّة بصفة دقيقة. وبغرض تحديد الصنف الفرعي المتعلق بالأصول التاريخية العملياتية، لم يعتبر مشروع المعيار سوى المباني التاريخية ذات الاستعمال الإداري أو السكني وذلك في علاقة بنشاط الدولة.

IV. قواعد الإقرار

بصفة عامة، لا يتم تسجيل أصل ما ضمن الموازنة إلّا عندما تتحكم فيه الدّولة ويمكن تقييمه بصفة أمينة. يبيّن تحليل الشرطين المذكورين أنّ جميع أصناف الأصول التراثية المشار إليها أعلاه تستجيب للشرط الأول. حيث أنّ الأصول التراثية سواء كانت تاريخية أو طبيعية أو دور عبادة توفر للدّولة خدمة مرتقبة مرتبطة أساسا على التوالي بقيمتها التاريخية أو البيئية أو الروحانية. كما تسهر الدولة، مباشرة بوسائلها الخاصة أو بواسطة ذوات أخرى على المحافظة على الممتلكات المذكورة أعلاه وعلى صيانتها للأجيال الحاليّة والقادمة. كما أنّ للدّولة القدرة على الترخيص في النفاذ إلى هذه الأصول أو الحد من النفاذ إليها. بالتالي فهي تمثل أصولا تتحكم فيها الدّولة. بالنسبة للشرط الثاني المتعلق بالتقييم، فإنّه لا يمكن تقييم الأصول التراثية بصفة أمينة باستثناء الأصول التاريخية العمليّاتية. وبالتالي فإن مشروع المعيار اقتصر على ادراج الأصول التاريخية العملياتية ضمن الموازنة ويتم تقديم معطيات وصفية ضمن الإيضاحات بالنسبة للأصول

التاريخية غير العملياتية والتراث الطبيعي ودور العبادة.

V. قواعد تقييم الأصول التاريخية العملياتية

ينصّ مشروع المعيار على تقييم الأصول التاريخية العملياتية:

(أ) بتكلفة الاقتناء بالنسبة للأصول التي يتم اقتناؤها بمقابل،

(ب) بالقيمة العملياتية الحاليّة في الحالات الأخرى.

تكلفة الاقتناء

يتم اعتماد تكلفة الاقتناء كقاعدة تقييم عندما يكون من الممكن تحديدها بصفة أمينة وعندما يكون للدولة في تاريخ الاقتناء نيّة استغلال الأصل التاريخي كأصل عملياتي.

القيمة العملياتيّة الحالية

القيمة العملياتيّة الحالية هي قيمة إدراج خاصّة بالدولة وتمثّل المبلغ الذي يمكن أن تدفعه الدّولة في تاريخ التقييم للحصول على الخدمة المرتقبة العملياتية المتبقية لأصل مماثل. واعتمد مشروع المعيار هذه القاعدة نظرا لكونها تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الأصول التاريخية المتعلّقة بعدم قابلية التفويت فيها وعدم توفر سعر سوق في شأنها.

استطلاع الرأي حول مشروع معيار حسابات الدّولة
"الأصول التراثيّة"

********** استبيان **********

1) مجال التطبيق

س 1: هل تؤيّدون التّصنيف الوارد بمشروع المعيار؟ في صورة الإجابة بالنّفي، يرجى توضيح وجهة نظركم.

س 2: هل تقدّرون أنّه توجد أصول أخرى تستجيب إلى تعريف الأصول التّراثيّة ويجب أن يشملها مجال تطبيق مشروع المعيار؟ في صورة الإجابة بنعم، يرجى ذكر هذه الأصول.

2) المفاهيم

س 1: هل تؤيدون المفاهيم المدرجة ضمن مشروع المعيار؟ في صورة الإجابة بالنّفي، يرجى توضيح رأيكم.

س 2: هل توجد خصائص أخرى للأصول التراثيّة لم يتم التنصيص عليها ضمن مشروع المعيار؟

س3: هل توجد بعض المصطلحات لم يتمّ تعريفها أو مصطلحات يتطلب تعريفها مزيدا من التّوضيح؟ في صورة الإجابة بنعم، يرجى ذكر هذه المصطلحات.

3) الأصول التّاريخيّة العمليّاتيّة

س 1: هل تؤيدون الخيار المتعلق بالإقرار بالأصول التّاريخيّة العمليّاتية ضمن الموازنة؟

س2: هل توجد أصول تراثية أخرى يمكن اعتبارها أصولا تاريخيّة عمليّاتيّة وبالتّالي تستحق أن تدرج ضمن الموازنة؟ في صورة الإجابة بنعم، يرجى إعطاء بعض الأمثلة.

س3: هل تؤيّدون خيار اعتماد القيمة العمليّاتية الحاليّة كقاعدة تقييم؟ في صورة الإجابة بالنّفي، يرجى اقتراح البديل.

4) الأصول التّاريخيّة غير العمليّاتيّة، التّراث الطّبيعي ودور العبادة
س 1: هل تؤيّدون خيار الافصـاح بمعلومات حول الأصـول التّاريخيّة غير العمليّاتيّة والتّراث الطّبيعي ودور العبادة ضمن الايضاحات؟ في صورة الإجابة بالنّفي، يرجى توضيح وجهة نظركم.

5) التّكاليف اللاّحقة
س 1: هل تؤيّدون تثبيت التكاليف اللاّحقة المتعلّقة بالأصـــول التراثيّة التّي لم يتم الإقرار بها ضـــمن الموازنة؟ في صورة الإجابة بالنّفي، يرجى ذكر الأسباب.

6) المعلومات المطلوبة
س 1: هل تقدّرون أن المعلومات المطلوبة حول الأصـــول التاريخيّة والتّراث الطّبيعي ودور العبادة والمذكورة بمشروع المعيار كافية؟ في صورة النفي ماذا تقترحون؟ **س2:** هل توجد معلومات مطلوبة أخرى تقدّرون أنّه من المجدي إضافتها؟

7) أسئلة أخرى
س 1: هل توجد نقاط أو إشكاليّات أخرى يتعيّن أخذها بعين الاعتبار ضمن مشروع المعيار؟